القراءات القرآنية
في ميزان الضوابط
النحوية واللغوية

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد جواد الطريحي
كلية الاداب - جامعة
بغداد

حدد المشتغلون في القرآن الكريم مقاييس معينة لقبول القراءات القرآنية وضوابط جعلوها فاصلاً بين المقبول منها والمرفوض أو المردود، وقد حصروا تلك الشروط والضوابط في ثلاث نقاط حددها ابن الجزري في قوله: "كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يَحِلّ إنكارها..."(١)

والذي يهمنا في هذا المبحث هو الشرط الأول، وتدور الشروط الباقية في فلكه، وقد تمَّ تحديده بمصطلح((موافقة العربية)) ولا يخفى أنَّ العربية مصطلحاً كانت تعني المقننات النحوية والقواعد التي أُصِّلت لضبط النص القرآني المجيد المستند أساساً للشرطين الواردين في نص ابن الجزري، وهما صحة السند والرسم العثماني، إذ أنَّ صحة السند تعني السماع والمشافهة عن الرسول الكريم، ومن ثم أنتقالها إلى الصحابة ثم إلى التابعين ومن تلاهم وكل ذلك بالسند الصحيح المتواتر عنه، ولهذا فأنَّ القراءة القرآنية سنّة متبعة ظلَّت تساير الزمن رغم التدوين القرآني في زمن عثمان بن عفأنَّ الذي استوعب ضمناً القراءات القرآنية وذلك لخلوه من

النقط والشكل، ويمكن لهذا الرسم (فسدوا) الخالي من الإعجام والشكل أنَّ يقرأ (فتبينوا) ويقرأ (فتثبتوا)[٢] ولأجل ذلك فقد ظل السماع هو الحاكم في التلاوة ويتبين ذلك من خلال أبي عمرو بن العلاء قاريء البصرة ونحويّها حين سأله الأصمعي عن آيتين متماثلتين في الخط هما"وتركنا عليه"[٣] و"بركنا عليه"[٤] كيف يفرق بينهما في النطق وهما بهيئة واحدة فأجابه: "ما يعرف إلاّ أنَّ يسمع من المشايخ الأولين"[٥] وكذا القول الوارد عن علي(ع): "إنَّ رسول الله(ص) يأمركم أنَّ تقرأوا القرآن كما عُلمتم"[٦] ومثله قول ابن مسعود: "اتبعوا ولا تبتدعوا"[٧] وهو ابتداع عَزَفَ عنه أبو عمرو بن العلاء حين قال: "لولا أنَّه ليس لي أنَّ اقرأ إلا بما قد قُريء به لقرأت حرف كذا كذا و حرف كذا كذا."[٨]، ورغم أنَّنا لا نعرف موضع التصحيح الذي رغب فيه هذا القارئ النحوي، إلا أنَّ الذهن لا ينصرف إلا إلى واحد من اثنين، فإما يكون هذا التصحيح من جأنَّب اللغة أو من الجانب النحوي، ولكن المؤكد في عدم إجراء هذا التصحيح هو احترام السماع والمشافهة، على أنَّ هذا السماع لم يكن بدرجة واحدة من الوثوق، وذلك الإستنتاج مستفاد من قول ابن مجاهد في مقدمة كتابه حيث ذكر أنَّ هذه الروايات منها"المعرب السائر الواضح، ومنها المعرب الواضح غير السائر، ومنها اللغة الشاذة القليلة، ومنها الضعيفُ المعنى في الإعراب، غير أنَّه قد قريء به، ومنها ما توهم فيه فغلط به فهو لحن غير جائز، عند من لا يبصر في العربية إلاّ اليسير، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلاّ العالم النحوي، وبكلٍ قد جاءت الآثار في القراءات.."[٩] وهذا النص يبين لنا مستويين من مستويات أداء تلاوة القراءات قبولاً ورفضاً وتينك المستويين هما الاداء اللغوي و الأداء النحوي كما أنَّه من هنا أيضاً جاءت التقسيمات للقراءات إلى متواترة وآحاد وشاذة، ومن هنا أيضاً برز مصطلح الصحة أو المجتمع عليه والشاذ، ويعنون بالصحة القراءات السبعية التي جمعها ابن مجاهد ويليها الآحاد التي أضيفت بثلاث قراءات إلى السبعة لتصبح تمام العشر وما عداها منعوت بالشذوذ مرفوض وهو تحديد رفضه ابن الجزري معللاً ذلك بأنَّ كل قراءة مقبولة وأنَّ كانت خارجة عن هذا التحديد العددي إذا كانت تخضع للضوابط الثلاثة المذكورة أنَّفاً وهي صحة السند والرسم العثماني وموافقة العربية، "فمتى أختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو

باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عمّن هو أكبر منهم"[١٠] ولهذا قيّد ابن الجزري ضابط موافقة العربية بقوله: "ولو بوجه" وفسر ذلك قائلاً: "وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه إختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالاسناد الصحيح المقتدى بهم من السلف على قبولها"[١١]، وكلامه هذا يفسر لنا أنَّ أكثر القراء أصبحوا نحاة وبذا تلاقحت القراءة المعتمدة أساساً على النقل والسماع بالنحو المعتمد على التحليل والاستنباط، ويبدو أنَّ بعض القراء الذين تغلب عليهم صنعة النحو حاول أنَّ يتحرر بعض الشيء من الرواية كابن مقسم و أبن شنبود فرد عليهم إبن الجزري بنصه المذكور الذي يعني اقترأنَّ شرط الموافقة للعربية بشرط السند الصحيح والنقل السماعي المتواتر، وعلى هذا فأنَّه لا يكفي ضمن هذا التحديد تفرد النحو وموافقة العربية بالقراءة، ولذا فأنَّه رد على إبن مقسم البغدادي المقريء النحوي زعمه: "أنَّ كل من صحّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها"[١٢]، وقد ذكر السيوطي أنَّ قوماً من المتكلمين ذهبوا إلى: "أنَّه يسوغ إعمال الرأي والإجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية وأنَّ لم يثبت أنَّ النبي(ص) قرأ بها." [١٣] وهو رأي فيه سعة كبيرة تلغي تحديدات المختصين بعلم القراءات والقرآن، بكون هذه القراءات قد خرجت عن تقنينهم وفقدأنَّها لعناصر الصحة والسلامة.

مكامن القوة النحوية:

وعلى الرغم من أنَّ تعيين القراءة الشاذة من عدمها أمر لايهمنا في البحث ولا يعنينا الخوض في تمييز الشاذ منها عن غيره إذ أنَّ هذا البحث مخصص لبيأنَّ أثر القراءة في النحو العربي حيث أنَّ النظرة النحوية للقراءة الشاذة هي القراءة الخارجة عن نطاق التوصيف العددي للقراءات السبعية أو العشرية، وهي نظرة فصّل القول فيها إبن جني مسدداً ومؤيداً لما ارتآه إبن مقسم فيما سبق لنا ذكره حيث ذكر أنَّ للقراءات ضربأنَّ فالضرب الأول هو ما: "اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد(رحمه الله) وضرب: "تعدّى ذلك، فسمّاه أهل زمأنَّنا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلاّ أنَّه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه، مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه... نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته وتُعَنِّف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه، ولذلك قرأ بكثير منه مَنْ جأنَّب إبن مجاهد عنأنَّ القول فيه، وَمَا كَنَهُ عليه وراده إليه، كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ وأبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنَّحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها" (١٤) .

والواضح أنَّ إبن جني قد اصطف إلى الفريق النحوي الذي يرى مكامن القوة النحوية والصحة في الذي عبر عنه بما: "أسماه أهل زمأنَّنا شاذاً" وكانه لم يقتنع بهذه التسمية كونها خارجة عن قراءة السبعة الذين حصر ذكرهم إبن مجاهد في كتابه السبعة لأنَّه كان يرى فيها مكامن القوة والفصاحة، وذهب إلى أبعد من ذلك حين رأى أنَّها مساوية للفصاحة لما هو مجتمع عليه بل أنَّ فيها ما تلطف صنعته وتعنف بغيره وهو يريد بذلك أنَّ فصاحته متفوقة تلوم غيره من القراءة على تخلفه في ميدأنَّ الفصاحة وهذا ما تفيده لفظة (تعنف) الواردة في قوله، كما أنَّ المستفاد من نصه أنَّه إذا لم تكن ثمة رواية استقواها هذا القاريء أو ذاك فلا بأس إذا أنَّحى على صناعة النحو والإعراب إذا رضيها واستعلاها وبمعنى آخر إذا كان لها وجه قوي في صناعة الإعراب وقد صرح بذلك إذ قال: "فأنَّنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنَّه ما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه وأنَّه حبيب إليه، ومرضيٌ من القول لديه.. نعم وأكثر ما فيه أنَّ يكون غيره من المجتمع

عندهم عليه أقوى منه إعراباً ُ وأنَّهض منه قياساً"[١٥]، ولا يَجد الباحث كبير عناء في أمثلة ذكرها في ثنايا المحتسب تدعم قوله هذا فمنها قراءة الحسن وعمرو الأسواري: "اصيبُ به من أساء"[١٦] "قال أبو الفتح: هذه القراءة أشد إفصاحاً بالعدل من القراءة الفاشية التي هي(من أشاء) لأنَّ العذاب في القراءة الشاذة مذكور علةُ الاستحقاق له وهو الإساءة.. وظاهر قوله(من أشاء) بالشين معجمة ربما أوهم من يضعف نظره من المخالفين أنَّه يعذب من يشاء من عباده، أساء أم لم يسيء.."[١٧] وهو احتجاج عقلي مستنبط من منطق اللغة والغوص في معاني جذور الألفاظ اللغوية لإستخراج المعنى العام الذي وجده أقرب للصواب.

ولا يخفى من الإستنتاج المأخوذ من قول ابن جني أنَّما هو محاولة منه لإعادة استقراء اللغة ومن ثم بناء القاعدة النحوية من جديد بناءً على الإستقراء المستحدث كما أنَّه لا يمكن لنحوي ما أنَّ يفك إرتباطه الوثيق باللغة إذ أنَّها الأساس الذي بنيت عليه ضوابط النحو، ولكن المقننات الصارمة التي وضعها أوائل النحاة لضبط اللغة كانت صارمة من حيث التحديد الزمأنّي والتحديد المكاني، فزمأنّياً كانت نهاية العصر الأموي هي بداية النهاية لعصر الإستشهاد ومكانياً استبعدت قبائل كثيرة بحجة اختلاط ألسنتها لقربها من الأعاجم، وعلى هذا التأسيس استبعد كثير من النحاة الإستشهاد بالحديث الشريف لأنَّه روى بالمعنى، كما حاول بعضهم رفض الإستشهاد بالقراءات القرآنية بحجة أو بأخرى، كما دخل الوهم إلى بعض مؤرخي النحو في رمي نحاة الكوفة بتهمة التوسع في السماع وقبول الشاذ من المسموع وبضمنه القراءة أياً كان نوعها وذلك ما سيبين البحث بطلأنَّه.

رأي إبن جني:

وفي محاولة ذكية من إبن جني للتوفيق بين الرواية والصناعة النحوية فقد ذهب إلى أنَّ إعتماد النقل وتوثيق النقلة هو الباب المسوغ للدخول إلى توثيق الروايات وإيجاد أوجه القوة للقراءات التي أسماها معاصروه بالشاذة

وأراد أنَّ يوجد لها أوجه قوة ما أمكنه ذلك مؤيداً تارة ومحسناً أخرى ومؤولاً أحياناً ومُخرِّجاً أحياناً أخر، فأنَّ لم يجد ذلك فلا بأس لديه أنَّطلاقاً من الروح العلمية التي تتمثل لديه أنَّ يتخذ موقف التضعيف لرد تلك الرواية ولهذا نراه يقول: [١٨]" ولسنا نقول ذلك فَسْحَاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغاً للعدول عمّا أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أنَّ نُرى وجه قوة ما يسمى الأنَّ شاذاً، وأنَّه ضارب في صحة الرواية بجرأنَّه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرَى مُرَى أنَّ العدول عنه أنَّما هو غضٌّ منه، أو تهمة له.. ومعاذ الله، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله(ص) والله تعالى يقول: "وما آتاكم الرسولُ فخذوه"[١٩]، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ ، وأخذه : هوالأخذ به ، فكيف يسوغ مع ذلك أنَّ ترفضه وتجتنبه، فأنَّ قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله(ص) فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب."[٢٠]

ولكي يثبت صحة منهجه في الإتساع بالرواية ومن ثم بناء القواعد النحوية على أعتاب هذا المسموع، فقد أطلق عليه مصطلح"فسحة"، وراح يتهم القراءات السبعة التي حصرها إبن مجاهد في كتابه(السبعة) بأنَّ بعضها ينتابه الضعف، وأنَّ ما أسموه شاذاً هو: أقوى إعراباً وأنَّهض قياساً" [٢١] أما ضعف سنده أو رميه بالشذوذ "فأنَّ كان هذا قادحاً فيه، ومأنَّعاً من الأخذ به، قليكونن ما ضعف إعرابه ما قرأ بعض السبعة به هذه حاله، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة إبن كثير: "ضِئاء" بهمزتين مكتنفتي الألف[٢٢]

والتضعيف لهذه الرواية لم بأتِ من عنديات إبن جني وأنَّما ذكره ضمناً إبن مجاهد حين تعرضه لهذه الرواية فقد ذكر في قوله تعالى: " هو الذي جغل الشمس ضياءً والقمر نوراً"[٢٣]

"قرأ إبن كثير وحده: "ضِئآء" بهمزتين في كل القرآن، الهمزة الأولى قبل الألف والثانية بعدها، كذلك قرأت على قُنبل. وقرأ الباقون بهمزة واحدة في كل القرآن، وكان أصحاب البِّزي وابن فُليحْ ينكرون هذا، ويقرأون مثل قراءة الناس:" ضياء"[٢٤].

والحق أنَّ هذا المثال المذكور من قبل ابن جني للدلالة على الضعف في الاداء اللغوي لمقريء مكة ابن كثير ليس الوحيد فأنَّه لم يكتفِ بذلك

وأنَّما لكي تكتمل صورة الضعف فقد ذكر مثالاً آخر لمقريء الشام إبن عامر يتمثل الضعف فيه في الآداء النحوي وذلك قراءته" وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركايهم"(٢٥)

فقد " قرأ إبن عامر وحده: "وكذلك زُيِّن" برفع الزاي (لكثير من المشركين قتل) برفع اللام "أولادَهمُ" بنصب الدال "شركائِهم" بياء.."(٢٦)

ومعلوم أنَّ هذه القراءة تولد ترتيباً نحوياً مختلفاً عن القراءة التي قرأ بها بقية القراء، سيتم بحثها وتفصيل ذلك في موضعه من البحث أنَّ شاء الله، ولكن الذي نود الإشارة إليه أنَّ السعة التي رغب قيها إبن جني مع فريق كان يرى رأيه في الإستقراء اللغوي كان يقابله فريق آخر متشدد يروم الإكتفاء بالإستقراء الأول الذي بنيت عليه الأصول النحوية الأولى مكتفية بما تم التوصل إليه في عصور الإستشهاد الأولى التي رغب عنها بعض النحاة ممن يمتلكون رغبة في الإتساع ومنهم ابن جني ومحاولته تلك كما يزعم أنَّما هي إمتداد لرغبة استاذه أبي علي الفارسي الذي وضع كتابه"الحجة للقراء السبعة" لذكر" وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد."(٢٧)

فقد ذكر" أنَّ أبا علي (رحمه الله) قد كان وقتاً حدّث نفسه بعمله، وهمّ أنَّ يضع يده منه ويبدأ به، فأعترضت حوائج هذا الدهر دونه وحالت كبواته بينه وبينه.."(٢٨)

منهجية النحاة:

لا تصمد كثيراً أمام البحث والتدقيق، والتحقيق العلمي المتوازن روايات أصحاب التراجم وكتب الطبقات التي أرخت لدراسة النحو الكوفي والبصري على حد سواء، فقد أصبح من المستقر في أذهأنَّ الباحثين أنَّ البصريين يطعنون على القراءات وأنَّ الكوفيين يقبلونها ويحتجون بها، كما وصفت تلك الروايات نحاة البصرة بالتشدد والآخرين بالتسامح فالبصريون

لا يأخذون اللغة من تغلب وبكر لمخالتطهما الفرس ولا من عبد القيس لمخالطتها الهند[٢٩].

وأنَّ الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو[٣٠]، وأنَّه لقي أعراب الحطمة فأخذ عنها كثيراً من الخطأ واللحن[٣١]، كما أنَّ نحاة البصرة يأخذون عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وأهل الكوفة يأخذون عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ"[٣٢]، وأنَّه "لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"[٣٣]، وأنَّ من" عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً"[٣٤].

والحق أنَّ تلك الأقوال مجأنَّفة للحقيقة، إذ ذكرت الروايات أنَّ الكسائي أنَّفذ في رحلته إلى البوادي خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب غير ما حفظ[٣٥]وقد نقل الدكتور شوقي ضيف عن ابن الجزري أنَّ "القراءة لاتخالف، لأنَّها سنة"[٣٦]، وليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها وقد صرح بقبولها جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه، على ما نقله الدكتور شوقي ضيف[٣٧] وليس ذلك دقيقاً ويكفي أنَّ نشير إلى موضوع واحد رد فيه سيبويه قراءة أبي عمرو بن العلاء بالتسكين محبذاً الاختلاس وهو الإسراع في نطق الحركة واختطافها فلا يتحقق النطق بها كاملاً[٣٨]، يقول سيبويه"فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة وذلك قولك: يضْربها ومن مأمنك، يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو: "إلى بارئكْم"[٣٩]، ويدلك على أنَّها متحركة قولهم: "من مأمنك، فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون وزنة الحركة ثابتة، كما ثبتت في الهمزة حيث صارت بين بين، وقد يجوز أنَّ يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخِذ حيث حذفوا فقالوا: فَخْذُ وبضمة عَضُدُ حيث حذفوا فقالوا: عضْد لأنَّ الرفعة ضمة والجرة كسرة قال الشاعر:[٤٠]"

رُحْت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزر

ومما سكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أنَّ من قال: فخذ لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إذا اعوججن قلت صاحبْ قوُّم بالدوّ أمثال السفين العُوَّمِ[٤١]

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنَّه يريد "صاحبي"، وقد يسكن بعضهم في الشعر ويُشمُّ وذلك قول الشاعر، امريء القيس[٤٢]

فاليوم فأشربْ غير مستحقب إثمـاً من الله ولا واغل

وجعلت النقطة علامة الإشمام.

ولم يجيء هذا في النصب، لأنَّ الذين يقولون: كَبْدٌ وفخْذٌ لا يقولون في جَمَل: جَمْل[٤٣].

والواضح من نص سيبويه أنَّه لا يجيز الإسكان في النثر، وهو جائز في الضرورة الشعرية في حالتي الرفع والجر، وبذلك فأنَّ ذلك ممنوع حدوثه في القرآن الكريم، ولهذا كان الاختلاس توجيهاً مؤدباً لقراءة أبي عمرو وتابعه في ذلك أبو علي وأبن جني في الوقت الذي أنَكر فيها المبرد هذه القراءة عاداً إياها لحناً، وقد ذكر ذلك ابن الجزري ورد عليه بعد أنَّ أورد رأيه فقال: "وقد طعن المبرِّد في الإسكان ومنعه وزعم أنَّ قراءة أبي عمرو ذلك لحن.. وذلك ونحوه مردود على قائله ووجهها في العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو: إبل وعضد وعنق".

وعلى العكس من ذلك فأننا نجد أنَّ الفرّاء ينقل عن الكسائي رده على قراءة الرفع في قوله تعالى: "أنَّما قولنا لشيء إذا اردناه أنَّ نقول له كُنْ فيكون"[٤٤]، ويبدو أنَّ الفراء من خلال نصه الآتي كان يرى قراءة الرفع ضد قراءة النصب التي كان يراها الكسائي وابن عامر [٤٥] مقريء الشام فيقول: "القول مرفوع بقوله(أنَّ يقول) كما تقول: " أنَّما قولنا الحق، وأما قوله: (فيكون) فهي منصوبة بالرد على (نقول)، ومثلها في (يس)[٤٦] منصوبة، وقد رفعها أكثر القراء.

وكان الكسائي يرد الرفع في النحل وفي يس، وهو جائزعلى أنَّ تجعل (أنَّ تقول له) كلاماً تاماً ثم تخبر بأنَّه سيكون كما تقول للرجل: "أنَّما يكفيه أنَّ آمره"، ثم تقول: "فيفعل بعد ذلك ما يؤمر."(٤٧)

وليس الفراء تلميذاً أعمى يساير استاذه في كل ما يراه كما صوّره المؤرخون فله رأي خاص به يتمثل في نصه الآتي على سبيل المثال: "قوله: (خُلُق الأولين)(٤٨)، وقراءة الكسائي: (خَلْق الأولين).

قال الفراء: وقراءتي(خَلُق الأولين) عمن قرأ: خلْق يقول: إختلافهم وكذبهم ومن قرأ (خُلُق الأولين) يقول: عادة الأولين أي وراثة أبيك عن أول، والعرب تقول: حدثنا بأحاديث الخلق وهي الخرافات المفتعلة واشباهها فلذلك اخترت الخَلُق"(٤٩)، وربما ذهب الفراء إلى أبعد من ذلك حين رد قراءة الأعمش ويحي بن وثاب في خفض الياء من قوله تعالى: "بمصرخيِّ"(٥٠)، فقال: "ولعلها من وهم القراء، طبقة يحي فأنَّه قلّ من سلم منهم من الوهم"(٥١) وسيأتي في قابل البحث تفصيل ذلك الموضع.

وتحكم الفراء في قاعدة صرفية ورفض قراءة زهير الفرقبي فقال: "حدثني معاذ بن مسلم بن أبي سارة قال: كان جارك زهير الفرقبي يقرأ: متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان" قال: الرفارف قد يكون صواباً وأمّا عباقري فلا، لأنَّ ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح"(٥٢) وذلك أنَّه حسب الياء المشددة حرفان فمنع الجمع لوقوع أربعة حروف بعد ألف الجمع.

ويمكن للباحث أنَّ يستنتج من عبارة الفراء الآتي نصها أنَّه قد خطأ الحسن البصري في قراءته: "وما تنزلت به الشياطون" بدلاً من الشياطين(٥٣) قال الفراء: جاء عن الحسن (الشياطون) وكانه في غلط الشيخ ظنَّ أنَّه بمنزلة المسلمين والمسلمون"(٥٤)، والتخطئة ناجمة عن كون الحسن قد توهم في ذلك جهلاً منه بصناعة النحو والإعراب لأنَّه قد ظنَّ أنَّ الشياطين جمع مذكر سالم قد وقع هنا موقع الفاعل فوجب أنَّ يأخذ علامة جمع المذكر، الواو والنون كما هو الحال قي جمع المسلم على مسلمين في حالة النصب والجر ومسلمون في حالة الرفع، وهنا أرجع الفراء قراءة الحسن لتوهمه في وجوه الإعراب ملغياً ماتكون عليه القراءة من السماع والمشافهة التي ربما كانت قراءة الحسن مستندة إليها.

توافق نحاة البصرة والكوفة:

وقد مر بنا سابقاً فيما سبق تخطئة نحاة البصرة لبعض القراءات وكذلك مر بنا تخطئة نحاة الكوفة لبعضها فأنَّنا نسوق مثالاً يتوحد فيه نحاة المصرين وذلك في إنكار الفراء والزجاج[٥٥] للقراءة الواردة في سورة ابراهيم: "ما أنتم بمصرخيِّ"[٥٦] بكسر ياء المتكلم وهي قراءة حمزة على ما رواه ابن مجاهد وأبو علي الفارسي[٥٧].

وقد نقل القرطبي أنَّ أبا العباس المبرد قال: "لو صليت خلف إمام يقرأ: (ما أنتم بمصرخيِّ)، و(إتقوا الله الذين تساءلون به والأرحامِ) لأخذت نعلي ومضيت.."[٥٨].

وكذلك نقل البغدادي في تحليل بيت الأغلب العجلي الذي يقول فيه:

ماضِ إذا ما همَّ بالمضيِّ قال لها: هل لك يا ثافيِّ

فقال: "على أنَّ كسر ياء المتكلم من نحو(فيّ) لغة بني يربوع، لكنه عند النحاة ضعيف كقراءة حمزة: (ما أنتم بمصرخيّ)."[٥٩]

وهذا النص يشير إلى دلالات كثيرة منها: أنَّصراف القراءة إلى توجيه لهجي منسوبة إلى حمزة في المصادر السابقة، ولكننا وجدنا أنَّ الفراء ينسبها إلى الأعمش ويحيى بن وثاب دون التطرق إلى ذكر حمزة، ولعل ذلك يعود إلى التأدب المعروف عن الفراء لكون حمزة كوفي الإتجاه ولكنه كان من جأنَّب آخر شديداً في رد هذه القراءة حيث نسبها إلى الوهم فقال: " ولعلها من وهم القراء وطبقة يحيى فأنَّه قلّ من سلم منهم من الوهم"[٦٠]، ولكي يدلل على صحة رأيه ذكر الفراء قراءات أخرى رأى أنَّ قارئيها قد وهموا فيها ولحنوا فقال: "ومما نرى أنَّهم أوهموا فيه قوله: "نُوَلِّهِ ما تولى ونُصْلِهُ جهنم"[٦١].

ظنوا- والله أعلم- أنَّ الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد أنَّجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه، ومما أوهموا فيه قوله: (ما تنزلت به الشياطون) وحدث مندل بن علي العَنَزيّ عن الأعمش قال: "كنت عند

إبراهيم النخعي وطلحة بن مصَرِّف يقرأ: (قال لِمَنْ حَوْلَهُ ألا تستمعون)[٦٢] بنصب اللام من (حوله).

فقال ابراهيم: ما تزال تأتينا بحرف أشنع، أنَّما هي (لمن حولِهِ) قال: "قلت: لا، أنَّما هي (حولَه)، قال: فقال إبراهيم: يا طلحة كيف تقول؟ قال: كما قلت: (لمن حولِهِ)، قال الأعمش: قلت: "لحنتما، لا أجالسكما اليوم." [٦٣]

والحق أنَّ إنكار الفراء لهذه القراءة وضعفها لدى النحاة ما كان ليصمد كثيراً أمام الشاهد الشعري الذي نص على أنَّه سمعه من العرب فقال: "وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قال لها هل لك ياثافيِّ قالت له ما أنت بالمرضيِّ

ولكنه أيضاً عاوده الشك في رواية البيت فقال: "فأنَّ يك ذلك صحيحاً ولأجل احتمال الصحة المحتملة ذهب إلى توجيه البيت فقال: "فأنَّ يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فينخفض الآخر منها، وأنَّ كان له أصل في الفتح، الا ترى أنَّهم يقولون: لم أره مُذِ اليوم (بكسر الذال) ومذُ اليوم (بضمها) والرفع قي الذال هو الوجه لأنَّه أصل حركة منذ، والخفض جائز، فكذلك الياء من مصرخيّ خفضت ولها أصل في النصب"[٦٤].

الفراء يرد قراءة حمزة:

والفراء لا يحب قراءة حمزة "لشذوذها"[٦٥] في قوله تعالى: "ولا تحسبنَّ الذين كفروا سبقوا أنَّهم لا يعجزون" [٦٦] لأنَّه قرأ: (لا يحسبن) بالياء على لفظ الغيبة، وهي شاذة من الناحية النحوية، وذلك حسب الأصل النحوي الذي أصلوه من أنَّ(أنَّ) لا تضمر مع الفعل المسند للغائب، ولهذا فقد قدر الفراء موجهاً هذه القراءة على النحو الذي إرتأى فيه الاستقامة النحوية وذلك بأنَّ نقول: "ولا يحسبن الذين كفروا أنَّهم سبقوا أنَّهم لا يعجزون" ولكي يضمن الاستقامة من جهة النحو وجه ذلك قائلاً: "فإذا لم تكن فيها (أنَّهم) لم يستقم للظن ألاّ يقع على شيء، ولو أراد: ولا يحسب الذين كفروا أنَّهم لا يعجزون لاستقام، ويجعل(لا) صلة [٦٧]، كقوله: "وحرامٌ على قرية أهلكناها

أنَّهم لا يرجعون"[٦٨] يريد أنَّهم يرجعون، ولو كان مع (سبقوا) (أنَّ) استقام ذلك فتقول: " ولا يحسب الذين كفروا أنَّ سبقوا"[٦٩].

وقد تمّ توجيه الآية إعرابياً على أنَّ الفاعل هو النبي(ص) والذين مفعول أول وسبقوا في موضع المفعول الثاني، أو أنَّ الفاعل(الذين كفروا) والمفعول الثاني سبقوا والأول محذوف، أي أنفسهم[٧٠] .

ويجوز أنَّ يكون الفاعل(الذين) والمفعول الأول مضمر والمفعول الثاني(سبقوا)، ويجوز أنَّ تضمر أنَّ قبل سبقوا فيسد المصدر المؤول من (أنَّ والفعل) مسد مفعولي حسب، وربما كان جملة (أنَّهم لا يعجزون) إذا كانت لا زائدة، سادة مسد مفعولي حسب وجملة سبقوا حال.

وهذا المعنى مستفاد من قول الفراء: "فأنَّ قال قائل: "أليس في كلام العرب عسيت أذهب، وأريد أقوم معك، و(أنَّ) فيها مضمرة، فكيف لا يجوز أنَّ تقول: أظن أقوم، وأظن قمت؟

قلت: لو فعل ذلك في ظننت- إذا كان الفعل للمذكور أجزته، وأنَّ كان إسماً مثل قولهم: عسى الغويرأ بؤساً، والخلقة لأنَّ، فإذا قلت ذلك قلته في أظن، فقلت: "أظن أقوم، وأظن قمت، لأنَّ الفعل لك، ولا يجوز أظن يقوم زيد ولا عسيت يقوم زيد ولا أردت يقوم زيد...[٧١]

وقد ذكر الزجاج ضعفها من الناحية النحوية غير أنَّه قبلها لأنَّها جاءت عن طريق الرواية والسماع فقال: "ووجهها ضعيف عند أهل العربية، إلاّ أنَّها في حرف ابن مسعود(أنَّهم سبقوا)"[٧٢].

وقد وصف الطبري هذه القراءة بكونها غير حميدة مرتضياً توجيه الفراء لها بأنَّه الوجه الذي يعقل في توجيه القراءة فقال: "وهي قراءة غير حميدة لمعنيين:

أحدهما: خروجها من قراءة القراء، وشذوذها عنها، والآخر: بعدها عن فصيح كلام العرب، وذلك أنَّ يحسب يطلب في كلام العرب منصوباً وخبره، كقوله: " عبدالله يحسب أخاك قائماً ويقوم وقام، فقاريء هذه القراءة أصحبَ يحسب خبراً لغير مخبر عنه مذكور..."[٧٣]، وقد ذكر الزمخشري القول في توجيه القراءة وما يحتمله من تأويل فيها ثم ذكر أنَّ "هذه الأقاويل كلها متمحلة، وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة..."[٧٤].

ورد عليه أبو حيان بقوله: "ولم يتفرد بها حمزة كما ذكر بل قرأ بها أبن عامر وهو من العرب الذين سبقوا اللحن، وقرأ علي وعثمان وحفص عن عاصم وأبو جعفر يزيد بن القعقاع وابو عبد الرحمن وابن محيصن وعيسى والأعمش، وتقدم ذكر توجيهها على خير ما نقل مما هو جدير في العربية فلا إلتفات لقوله: وليست بنيرة..."(٧٥).

تعضيد النحو للسماع:

والحق أنَّ الفراء الذي وجه قراءة الغيبة فيما سبق أنَّ سقناه، نراه يعود ليوجه قراءة الخطاب التي قرأ بها حمزة في قوله تعالى: " ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم"(٧٦)، فقد قرأ حمزة: "ولا تحسبن الذين كفروا" بالتاء خطاب للنبي(ص)، لذا فأنَّ الفراء قال: "ومن قرأ: "ولا تحسبن" قال: "أنما" بالتاء والفتح على التكرير: ولا تحسبنهم لا تحسبن أنَما نملي لهم.."(٧٧) ، فالتوجيه الإعرابي المفصل بّينه أبو البقاء العكبري إذ قال: "وقرأ حمزة: "تحسبن" بالتاء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، الذين كفروا المفعول الأول، وفي المفعول الثاني وجهان: أحدهما: الجملة من أنَّ وما عملت فيه.

والثاني: أنَّ المفعول الأول محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: "ولا تحسبن إملاء الذين كفروا"، وقوله: "أنَّما نملي لهم، بدل من المضاف المحذوف والجملة سدت مسد المفعولين، والتقدير: ولا تحسبن أنَّ إملاء الذين كفروا خير لأنفسهم، ويجوز أنَّ تجعل أنَّ وما عملت فيه بدلاً من الذين كفروا، بدل الاشتمال، والجملة سدت مسد المفعولين(أنَّما نملي لهم ليزدادوا) مستأنَّف وقيل: أنَّما نملي لهم تكرير الأول، ليزدادوا هو المفعول الثاني لتحسب على قراءة التاء، والتقدير: " ولا تحسبن يا محمد إملاء الذين كفروا خيراً ليزدادوا إيمأنَّاً بل ليزدادوا إثماً، ويروى عن بعض الصحابة أنَّه قرأه كذلك."(٧٨).

ولا يخفى ما في العبارة الأخيرة من تعضيد السماع والمشافهة التي ذكرها العكبري من أنَّ الرواية قد جاءت بقراءة بعض الصحابة بالتاء وفي ذلك اشارة واضحة إلى إقترأنَّ الرواية بالتوجيه الإعرابي من أجل استقامة القراءة القرآنية، وأنَّه ينبغي علينا التسليم بأنَّ القراءة القرآنية المروية لم تعدم

مسوغاً نحوياً تقوي به الرواية المسموعة والتي لا يمكن ردها، بل ينبرى التحليل إلى تقويتها سواء أكان ذلك التحليل صوتياً أم صرفياً أم نحوياً وقد سقنا بعض هذه التفسيرات والتحليلات والمسوغات فيما سبق من بحث تأييداً وتوجيهاً، أو رفضاً ويتضح بعض هذا الرفض وعدم القبول من قبل من يقترض أنَّهم من أبناء المذهب الواحد إذ رد الفراء على حمزة كما رد على غيره من القراء ونعني بذلك رد الفراء على ابن عامر مقريء الشام الذي سبق أنَّ سقنا عبارة أبي حيان عنه من أنَّ اللحن لم يتطرق إليه وبذلك فهو غاية في الفصاحة.

قراءة ابن عامر:

وفي قوله تعالى: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم"[٧٩] ذكر أبو علي الفارسي أنَّه قد قرأ: "ابن عامر وحده(وكذلك زُيِّن) برفع الزاي (لكثير من المشركين قتلُ) برفع اللام، (أولادَهم) بنصب الدال، شركايهم بياء وقرأ الباقون (زيَّن) بفتح الزاي (لكثير من المشركين قتلَ) بنصب اللام، (أولادهِم) خفض (شركاؤهم) رفع[٨٠] وقراءة ابن عامر قراءة سبعية أنَّفرد بها دون القراء الآخرين[٨١].

ومعلوم أنَّ قراءة ابن عامر تعارض أصلاً نحوياً أصّله النحاة البصريون وذلك بإمتناع الفصل بين المتضايفين بالمفعول وأجازوه بالظرف والجار والمجرور، وتأسيساً على هذا الأصل النظري فقد رد الفراء قراءة ابن عامر موافقاً نحاة البصرة فنراه يقول: " وكان بعضهم يقرأ: وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل اولادهم" فيرفع القتل إذا لم يسمَ فاعله، ويرفع الشركاء بفعل ينويه، كانه قال: "زينه له شركاؤهم"، ومثله قوله: "يُسبَّحُ له فيها بالغدو والآصال" ثم قال: "رجالٌ لا تلهيهم تجارة"[٨٢].

وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء، فأنَّ تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أنَّ (زُيِّن)، وتكون الشركاء هم الأولاد، لأنَّهم منهم في النسب والميراث، فأنَّ كانوا يقرءون- (زَيَّنَ) فلست أعرف جهتها ألاّ أنَّ يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ثم يقولون قي تثنية (الحمراء: حمرايأنَّ) فهذا وجه أنَّ يكونوا قالوا: ("زّيَّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم

شركايُهُمْ) وأنَّ شئت جعلت("زّيَّنَ) إذا فتحته فعلاً لابليس ثم خفضت الشركاء بإتباع الأولاد، وليس قول من قال: "أنَّما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنـاً زجَّ القلوص أبي فراده

بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية..." (٨٣)، ومثلما ردها الفراء فقد وصفها أبن خالويه بأنَّها: "قبيحة قي القرآن، وأنَّما تجوز في الشعر، لأنَّ فيها فصلاً بين المضاف والمضاف إليه."(٨٤) ووصفها العكبري بالبعد فقال: "وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد، وأنَّما يجيء قي ضرورة الشعر."(٨٥)كما وصفها مكي بن أبي طالب بالضعف والبعد وأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول بعيد في الشعر فإجازته في القرآن أبعد(٨٦)، وهكذا نرى أبا علي الفارسي يقول عن هذا الفصل بأنَّه: "قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها، كان أولى ... فإذا لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام، مع اتساعهم في الظرف في الكلام، وأنَّما جاز في الشعر كقوله: "

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي....(٨٧)

كان لا يجوز في المفعول به الذي يتسع فيه بالفصل، أجدر ووجه ذلك على ضعفه وقلة الاستعمال أنَّه قد جاء في الشعر الفصل على حد ما قرأه، قال الطرماح:

يُطفْنَ بحوزيِّ المراتعِ لم يُرَع
بواديه من قرع القسيِّ الكنائنِ

فزعموا أنَّ أبا الحسن أنشد:

زج القلوصَ أبي فرادة

وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر...." (٨٨)

والحق أنَّه ليس فقط "هذان البيتان" كما ذكر أبو علي الفارسي بل هي أكثر من ذلك حتى أنَّ محقق الإنصاف محمد محي الدين عبدالحميد (٨٩) قد

أضاف لما جاء به القدامى أبياتاً أخر تدلل على جواز الفصل بين المتضايفين فمنها قول الشاعر:

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغات الأجادل

وقول عمرو بن كلثوم:

وصلن الماذي والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس

ونظيره قول أبي جندل الطهوي:

يفركن حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج

هذا علاوة على الأبيات المذكورة في متن الإنصاف للإستشهاد على جواز الفصل، وكذلك الأقوال المسموعة عن العرب(٩٠)والأغرب من هذا أنَّ القرآن الكريم قد جاء بمثلها في آيتيين كريمتين دلنا عليها النحاة القدامى ومنهم: أبو علي الفارسي حيث قال: "ومثل هذه الآية على هذه القراءة قوله: "يُسبح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ"(٩١)، كانه لما قال: "يُسبَّحُ، فدّل على يسبحُ، فقيل له: من يسبحه؟ قال: يسبحه رجال."(٩٢)

وفي موضع آخر قال: "ونظيرذلك قوله: "لولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض"(٩٣) فإسم الله فاعل، كما أنَّه الشركاء فاعلون، والمصدر مضاف إلى الشركاء الذين هم فاعلون"(٩٤).

وعلى الرغم من كل ما تقدم من شواهد فأنَّ نحاة المذهبين آلو على أنفسهم أنَّ يتبعوا أصلهم النحوي حيث أنَّ الاجماع واقع على إمتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة" (٩٥)، وقد أشار أبو علي الفارسي إلى موقف سيبويه من القراءة حيث ذكر لها قراءة أخرى: " حمل الشركاء فيها على فعل مضمر

غير هذا الظاهر... كانه لما قيل: "وكذلك زين لكثير من المشركين، قيل: من زيّنه؟ قال: زينه شركاؤهم..."[٩٦].

وحين عدنا إلى كتاب سيبويه وجدناه يقول: "..... ومثل ذلك قول الشاعر، وهو عبد بني عبس:

قد سالم الحيات منه القدما الافعوانِ والشجاعَ الشجعما
وذات قرنين ضموزاً ضِرَّزمِا

فإنَّما نصب الافعوان والشجاع لأنَّه قد علم أنَّ القدم ههنا مسالِمةٌ كما أنَّها مسالَمة، فحمل الكلام على أنَّها مسالِمة...

وإ نشاد بعضهم للحارث بن نهيك:

لِيَبْكِ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُختبط مما تُطيحُ الطوائحُ

لما قال لِيَبْكِ يزيد، كان فيه معنى لِيَبْكِ يزيد، كما كان في القدم أنَّها مسالِمة كانه قال: " لِيَبْكِهِ ضارعٌ... ومثل ليبك يزيد قراءة بعضهم: وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم" رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع."[٩٧] وقد ذكر أبو حيان أنَّه: " على توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون"[٩٨] والذي يبدو للباحث أنَّ كل تلك التوجيهات النحوية كانت تجري إلى إثبات أُصول ذهنية يسعها الكلام ويسع غيرها مما جاءت به الرواية والمشافهة غير أنَّهم نظروا للمسائل نظرة جزئية فقبلوا قسماً ورفضوا القسم الآخر الذي جاءت به الرواية القرآنية والرواية الشعرية التي قبلها بعضهم نتيجة التفكير المبدع والمستوعب لكل ما جاءت به الرواية منهم ابن مالك حيث ذكر قبوله للمفعول الفاصل بين المتضايفين في ألفيته فقال: [٩٩]

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب

ونحو ذلك ذكر البغدادي في معرض رده على هذه الأقوال فذكر أنَّها: "كلها لا ينبغي أنَّ يلتفت إليها لأنَّها طعن في المتواتر، وأنها كانت صادرة عن أئمة أكابر." (١٠٠)

كما أنَّ البحث العلمي الدقيق يقودنا إلى تمحيص ما قاله القدماء من نسبة بعض الآراء لهذا الطرف أو ذاك، فيثبت لدى الفحص والتشخيص أنَّ ما قيل ليس له نصيب في الصحة كما حدث في ما سقناه سابقاً حيث ينسب أبو البركات الأنباري القول بالفصل بالمفعول بين المتضايفين إلى الكوفيين وعدم قبول الفصل إلى البصريين فقال معمماً: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك." (١٠١)

وقد بين البحث أنَّ الفراء قد رد القراءة القرآنية التي جاءت بمثل هذا الفصل، ولعل الأنباري قد أنتبه إلى إجماع النحاة في رد قراءة ابن عامر فأستدرك قائلاً: "وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار، سقط الاحتجاج بها في حال الاضطرار، فبأنَّ أنَّها إذا لم يجز أنَّ تجعل حجة في النظير لم يجز أنَّ تجعل حجة في النقيض، والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة، لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة."(١٠٢)

توحد نحاة المذهبين في رد قراءة نافع:

ويتوحد موقف النحاة في رد قراءة نافع مقريء المدينة بالهمز في قوله تعالى: "وجعلنا لكم فيها معايش إلا قليلاً ما تشكرون"(١٠٣) فقد نسبها الفراء إلى التوهم منكراً الهمز بشكل قاطع حين قال: "لا تهمز، لأنَّها – يعني الواحدة- مفعِلة، الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، أنَّما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة، مثل مدينة ومدائن وقبيلة وقبائل...، وربما همزت العرب هذا وشبههُ، يتوهمون أنَّها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة، شُبّه بفعيل وهو مفعِل، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام."(١٠٤)فمجرد التوهم أنَّ ياء (معايش) أصلية، والهمز أنَّما يكون حاصلاً في مثل ما ذكر

من أمثلة وكذلك في نحو صحيفة وصحائف فالياء فيه زائدة لأنَّ فعلها صحف بخلاف معيشه إذ الياء فيها أصلية لأنَّ فعلها عاش ولهذا فأنَّ ابن مجاهد نفسه حين ذكر القراءة نبه إلى عدم صحة القراءة وغلطها حيث ذكر أنَّ هذه القراءة هي مما " روى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة ، قال أبو بكر: "وهو غلط."(١٠٥) والغلط المذكور يصبح عند الأخفش مرادفاً للرداءة حيث ذكر في ياء معايش أنَّ هذه "الياء غير مهموزة وقد همزها بعض القراء، وهو رديء، لأنَّا ليست بزائدة"(١٠٦)والغلط المصحوب بتجهيل القارئ هو الذي رمى به المبرد نافعاً حيث قال: "فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فأنَّه غلط، وأنَّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية وله في القراءة حروف قد وقف عليها"(١٠٧)

ويبدو أنَّ المبرد سار في هذا على نهج أستاذه المازني حيث قال: " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وأنَّما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدرس ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا."(١٠٨)، وخطأها ابن جني شارح تصريف المازني"(١٠٩)، وكذلك فعل ابن خالويه حيث اتهم هذه القراءة باللحن في قوله: "ومن همز هذه الياء فقد لحن، وقد روى خارجة عن نافع همزهُ، وهو غلط."(١١٠)

وقد نهج ابو علي لفارسي النهج ذاته فقال: "... ومن أعل فهمز، فمجازه على وجه الغلط، وهو أنَّ معيشة على وزن سفينة، فتوهمها فعيلة فهمز كما يهمز مصايب، ومثل ذلك مما يُحمل على الغلط قولهم في جميع مسيل، أمسلةوقد جاء ذلك في شعر هذيل. قال أبو ذؤيب:

وأمسلة مدافِعها خليفُ

فتوهموه فعيلة، وأنَّما هو مفعلة..." (١١١)، وواضح من نص أبي علي الفارسي أنَّه يتطابق تمام التطابق مع نص الفراء الذي سقناه وبهذا يتضح أنَّ منهج نحاة الكوفة وخير من يمثلها الفراء الذي وصلنا نحوهم من خلال كتابه معاني القرآن ومن ثم امتداد هذا المنهج إلى ابن خالويه، وكذلك منهج نحاة البصرة في رد وتضعيف بعض القراءات القرآنية، وذلك من خلال تضعيف الرواية أو تأويلها لكي تتطابق مع التنظيرات النحوية واللغوية التي أصلوها،

ولا ينبغي أنَّ ينصرف الذهن إلى أنَّهم لم يتمسكوا بالرواية الصحيحة الواردة عن الإعراب الذين وثقوا برواياتهم في عصور الإستشهاد، حيث حددوا القبائل المعتد بعربيتها ومنهم قبيلة أسد حيث قبل الفراء قراءة عبدالله بن مسعود(وثومها) بدلاً من (فومها)[١١٢] فقال: "وبنو أسد يبدلون الثاء من الفاء في نحو(المغافير والمغاثير)[١١٣] وقبل قراءته أيضاً بإبدال الكاف من القاف فقرأ: "فأما اليتيم فلا تكهر"[١١٤].

قال الفراء: "سمعتها من أعرابي من بني أسد قرأها هكذا[١١٥]، وقبل قراءته بإبدال الحاء من العين في قوله تعالى: "أفلا يعلم إذا بُحثر ما في القبور"[١١٦]

قال الفراء: "قرأه عبدالله (إذا بُحثر ما في القبور)، وقرأها بعض أعراب بني أسد(إذا بحثر) وهما لغتأنَّ بحثر، وبعثر"[١١٧]

تطابق ابن جني مع الفراء:

ويتطابق موقف ابن جني مع موقف الفراء في قبول قراءة جؤية الأسدي وهي قراءة شاذة ولم يكتفِ بالقبول بل قام بتوجيهها، ففي قوله تعالى: "قل أوحي إليّ" [١١٨].

قال الفراء: "قرأها جؤية(قل أحِيّ إليّ)، من (وحيت) فهمز الواو لأنَّها انضمت"[١١٩] ، وإلى هذا أيضاً ذهب ابن جني مؤيداً ومسانداً لهذه القراءة ومثبتاً لما جاء بها القاريء بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية حيث قال: "قرأ (أُحِي) من وَحَيْتُ) في وزن(فُعِل) جؤية بن عائذ.

قال أبو الفتح: يقال أوحيت إليه، ووحيت إليه.

قال العجاج:

وحَىَ لها القرارَ فاستقرت[١٢٠]

وأصله: وُحِيّ، فلما انضمت الواو ضماً لازماً همزت، على قوله تعالى: "وإذا الرسل أقتت"[١٢١]

وقالوا في وجوه: أجوه، وفي ورقة: أُرُقَة، وقالوا: أُجُنَة يريدون : الوجنة.

قال أبو حاتم: ولم يستعملوها على الأصل: وَجْنَة، وتقول على هذا: أُحِيَ إليه فهو مَوْحِيٌّ إليه، فترد الواو لزوال الضمة عنها، ومثله: أُعِدَ فهو موعود، وأُرِثَ المال فهو موروث، ولا يجوز مأعود، مأروث، بزوال الضمة عن الواو..."(١٢٢)

والحق أنَّ استشهاد الفراء ببني أسد لم يكن لعلة أنَّه أسدي الولاء، بل كان انحيازه يتمثل في الخضوع للتوصيف الاستقرائي الذي قام به اللغويون في عصور الإستشهاد التي حددوا لها زماناً بنهاية العصر الأموي وأفراداً بإبراهيم بن هرمة وقبائل توافرت فيها شروط النحيزة السليمة والسليقة الصافية من لوثة الأعاجم فأنحصر التلقي والأخذ في قيس وتميم وأسد وبعض هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين فهم "الذين عنهم نُقِلَت اللغة العربية وبهم أقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب"(١٢٣)

وأهل البصرة والكوفة في ذلك سواء على حد تعبير السيوطي إذ قال: "... والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علماً وصناعة هو أهل الكوقة والبصرة فقط من بين أمصار العرب."(١٢٤)

وتأسيساً على هذا فقد ذكر الفراء في قوله تعالى: "الذين جعلوا القرآن عضين"(١٢٥) "العضون في كلام العرب: السحر بعينه، ويقال: عضَّوه أي فرَّقوه كما تعضّى الشاة والجزور، وواحدة العِضين عِضَة، رفعها عِضون ونصبها وخفضها عِضين.

ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعربونها فيقول: عِضينُك ومررت بعضينك وسنينك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر.."(١٢٦)

ومن البين أنَّ لغة القبائل العربية كان لها الموقع الأكثر شيوعاً في تخريج كثير من القراءات القرآنية بغية إعادتها إلى الصحة اللغوية وكذلك الي الصحة النحوية فهذا الفراء يوجه قراءة النصب في غير من قوله تعالى: "ما لكم من إله غيره" فيقول: "تجعل غير نعتاً للإله"(١٢٧) ، وقد يرفع، يجعل تابعاً للتأويل في إله، ألا ترى أنَّ الإله إذا نزعت منه (مِنْ) كان رفعاً وقد قريء الوجهين جميعاً.

وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى(إلا) نصبوها تمَّ الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرك، وما أتأنَّي أحد غيرك.

وأنشدني المفضل:

لم يمنع الشرب منها غير أنَّ هتفت
حمـامةٌ من سَمُوقٍ ذاتِ أوقال

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص.
وقال الآخر:

لا عيب فيها غيرَ شهلةِ عينها كذاك عِتاق الطيرِ شُهلاً عيونُها

فهذا نصب والكلام تام قبله."[١٢٨]

وفي موضع آخر يوجه النصب في (كل) إعتماداً على لهجة بني أسد فقال في قوله تعالى: "وكلُّ إنسأن ألزمناه طائره في عنقهِ"[١٢٩] "العرب في (كل) تختار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكرأو لم يقع ، وسمعت العرب تقول: "وكلُّ شيء أحصيناه في إمام مبين"[١٣٠] بالرفع وقد رجع ذكره.
وأنشدوني فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره:

فقالوا تعرفها المنازلَ من منىً وما كلُّ من يغش منى أنا عارف
ألفنا دياراً لم تكن من ديارنـا ومن يتـألفْ بالكـرامة يـألفُ

فلم يقع عارف على كل، وذلك أنَّ في (كل) تأوبل، وما من أحد يغش منى أنا عارف، ولو نصب لكان صواباً، وما سمعته إلا رفعاُ.
وقال الآخر:

قد علقت أم الخيار تدعي عليَّ ذنبـاً كلُّه لم أصنع

رفعاً، وأنشدنيه بعض بني أسد نصباً، وقوله: (قل أنَّ الأمر كلّه لله)[١٣١]، فمن رفع جعل كل اسماً فرفعه باللام في لله كقوله: "ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة"[١٣٢] ومن نصب كله جعله من نعت الأمر"[١٣٣] وعبارته الأخيرة توضح أنَّه يريد أنَّ (كلٌ) مرتفعة في الآية على الإبتداء خبره ما بعده وذلك يشبه ما في قوله تعالى من أنَّ (وجوههم)

مبتدأ خبره مسودة، والنصب على أنَّها بدل من الموصول قال أبو البقاء: " ولو قريء (وجوههم مسودة) بالنصب لكان على بدل الاشتمال"(١٣٤) .

وبالمنهج ذاته ذهب ابن جني إلى القول أنَّ: "اللغات كلها حجة"(١٣٥) فإذا كان في مسألة ما لغة قوم ولغة أخرى لغيرهم قبل كلا اللغتين وهو منهج فيه سعة يتقبلها بعض النحاة ويرفضها بعضهم الآخر رفضاً قاطعا، ووقف أخرون منها موقفاً وسطاً بين تعليل وتأويل وتوجيه، ففي قوله تعالى: "أنَّ هذان لساحرانِّ"(١٣٦) ذكروا أنَّها بالألف "لغة لبني الحارث بن كعب، يقولون لكل ياء ساكنة أنفتح ما قبلها ذلك وينشدون:

تزود منـا بين أذنـاه ضربةً دعته إلى هابي التراب عقيم."(١٣٧)

وقد رأيت أبن فارس يذهب بعيداً في التعليل لهذه المسألة فيقول: "وذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ الإعراب يقتضي أنَّ يقال: (أنَّ هذان) قال: "وذلك أنَّ (هذا) اسم منهوك، ونُهْكَهُ أنَّه على حرفين أحدهما حرف علة وهي الألف و(ها) كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء، فلما ثني أحتيج إلى ألف التثنية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، وأحتيج إلى حذف احدهما فقالوا: أنَّ حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد، وأنَّ أسقطنا ألف التثنية كان في النون منها عوض ودلالة على معنى التثنية فحذفوا ألف التثنية، فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم واحتاجوا إلى إعراب التثنية لم يغيروا الألف عن صورتها، لأنَّ الإعراب واختلافه في التثنية والجمع أنَّما يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية والجمع، فتركوها على حالها في النصب والخفض."(١٣٨)

وهذا مذهب بعيد وتخريج لا موجب له إذ جعل الرفع في هذان هو الأصل، وقد كان يكفي إحالتها على لغة بني الحارث دليلاً على صحة النطق بها، وكان من الممكن أيضاً إحالة ذلك إلى غلط الكتابة كما هو الوارد من حديث عائشة أو حديث عثمان: " أرى فيه لحناً"(١٣٩)، وعلى هذا فقد قرأه: " أبو عمرو بن العلاء وعيس بن عمر: "أنَّ هذين لساحران" وذهبا إلى أنَّه غلط الكاتب كما قالت عائشة"(١٤٠)، وعلى هذا أيضاً فأنَّ عاصم الجحدري كان يقرأ على الوجه الإعرابي الصحيح في الآية السابقة وكذلك: "والمقيمون

الصلاة"[١٤١] وقرأ: "أنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين"[١٤٢]، وكان يقرأ أيضاً في سورة البقرة : "والصابرون في البأساء والضراء"[١٤٣] .

فكفاه ذلك مؤونة التخريج والتأويل الإعرابي الموغل في البعد كما فعل ابن فارس في النص السابق الذي سقناه دليلاً على أنَّ بعض النحاة حاول أنَّ يفرض مستوى الأداء اللغوي للغةٍ لم يصلنا منها إلا القليل من النصوص أنَّ صح ذلك[١٤٤] على أنَّ البحث النحوي بأدائه الوظيفي مما ترك آثاراً على الدرس النحوي حتى اليوم وذلك ناجم في تقديرنا من أنَّ أكثر النحاة كانوا قراءاً للقرأنَّ الكريم[١٤٥] فغلبت عليهم نزعة الرواية وهي تعتمد أساساً على احترام المسموع والعمل به في صوغ القاعدة النحوية تارة، وتارة أخرى تغلب عليهم نزعة التقعيد والتنظير، ويتعذر على هذه النزعة أنَّ تستوعب كل اللغات والاختلافات وذلك الإرث الضخم من السماع الذي حاولوا إخضاع بعضه لقواعدهم ومن هنا نشأ الإختلاف في الآراء بين النحاة وحتى الأوائل منهم فقد ذهب الحضرمي وعيسى بن عمر إلى نصب أطهر في قوله تعالى: "هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم"[١٤٦]، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى رفعها، وذهب أهل المدينة إلى جعل (هنَّ) فصلاً[١٤٧] ومن الممكن أنَّ يتفق النحاة على الحالة الإعرابية ويختلفون في علة ذلك كما حدث من الاختلاف في نصب الطير في قوله تعالى: "يا جبال أوّبي معه والطير"[١٤٨] فكان عيسى بن عمر برى تصبها على النداء، ويرى أبو عمرو بن العلاء نصبها على اضمار فعل تقديره وسخرنا الطير[١٤٩].

وقد يتفق بصري مع نحاة من الكوفة في مسألة معينة ويخالفه في ذلك نحاة مدينته كما حدث من إجازة يونس بن حبيب عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وتابعه في ذلك الكوفيون وأبو حيان الذي قال: "وقد خبط المعربون في عطف (المسجد الحرام)[١٥٠] والذي نختاره أنَّه عطف على الضمير المجرور ولم يعد جاره.. وقد ثبت في لسأنَّ العرب نثراً ونظماً باختلاف حروف العطف، وأنَّ كان ليس مذهب جمهور البصريين.. بل أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والأستاذ أبو علي الشلوبيني، ولسنا متعبدين بإتباع جمهور البصريين، بل نتبع الدليل"[١٥١] هذا ما نقلته د. خديجة الحديثي عن أبي حيان وفصله الأنباري في المسألة الخامسة والستين من الإنصاف[١٥٢] مستشهداً بقراءة الخفض في قوله تعالى:

"واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"[١٥٣]وآيات أخرى منها سورة البقرة/٢١٧ المذكورة أنَّفاً[١٥٤] وقد ذهب إلى هذا الرأي الذي ارتآه يونس، وهو ممن نقل عنهم سيبويه في كتابه، الأخفش البصري والشلوبيني وكذلك أبن مالك كما مر بنا سابقاً.

والحق أنَّ المتتبع للقراءات القرآنية السبعي منها وما فوق ذلك والشاذ يجد كثيراً من التوافقات بين القراء دون النظر إلى التعميم الذي أوجده النحاة الخالفون بمصطلح البصريين أو مصطلح الكوفيين وكان الرائي يوحي إلبه أنَّ هناك إجماع في هذا الفريق تجاه الفريق الآخر فهذا وهم خلقته كتب الخلاف النحوي ويكفي أنَّ نسوق مثالاً يضاف إلى ما تقدم بحثه ففي قوله تعالى: "وسَيَصْلَوْن سعيرا"[١٥٥] اختلفوا في فتح الياء وضمها "فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: "وسيَصلَون" بفتح الياء، وقرأ ابن عامر: "سيُصلون" بضم الياء"[١٥٦].. وفي قوله: "وأنَّ كانت واحدةً"[١٥٧] كلهم قرأوا: "وأنَّ كانت واحدةً" نصباً إلا نافعاً فأنَّه قرأ: "وأنَّ كانت واحدةٌ" رفعاً[١٥٨]، واختلفوا في الرفع والنصب من قوله: "إلا أنَّ تكون تجارةً عن تراضٍ منكم"[١٥٩]، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: "تجارةٌ" رفعاً وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: تجارة نصباً[١٦٠].

واختلفوا في الهمز وتركه من قوله: "وسئلوا الله من فضله"[١٦١]، فقرأ ابن كثير والكسائي: "وَسَلوا الله" و "فَسَلِ الذين"[١٦٢] و "فسل بني إسرائيل"[١٦٣] و"وَسَلِ من أرسلنا"[١٦٤]، وما كان مثله من الأمر المواجه به وقبله واو أو فاء فهو غير مهموز في قولهما... وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة بالهمز في ذلك كله ولم يختلفوا في همز قوله: "وليسئلوا ما أنفقوا"[١٦٥] لأنَّه أمر للغائب"[١٦٦]. ولا يخفى اتفاق ابن كثير مقريء مكة والكسائي مقريء الكوفة في التخفيف وهما يقرآن لمدينتين مختلفتين كما لا يخفى اتفاق الهمز بين بصري هو أبو عمرو بن العلاء مع كوفيين هما عاصم وحمزة مع مقريء الشام ابن عامر ومقريء المدينة نافع.

والحق أنَّ مثل هذا كثير في المظأنَّ التي تكرست للقراءات القرآنية سواء المجتمع عليه كما عبر عنه القدامى مما اجتمع في سبعة ابن مجاهد أو العشرة أو ما فوق ذلك، أو الشاذ الذي حاول ابن جني أنَّ يجعل له وجهاً من الاستقامة، والحقيقة أنَّ تسمية المجتمع عليه لا تصح في هذا الموضع إذ لا

شيء منها مجتمع عليه فالإجماع متعذر للاختلاف الحاصل بين الروايات ذاتها وبين الوجوه الإعرابية وبين هذه وتلك أي بين الرواية والإعراب.

والحق أنَّ أغلب الروايات التي وصلتنا كانت من الكثرة الكاثرة التي تحتمل الخطأ واللحن: "وليست تخلو هذه الحروف من أنَّ تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب فيها، أو أنَّ تكون غلطاً من الكاتب"(١٦٧) ولهذا ترى ابن قتيبة يقول: ".. وكذلك لحن اللاحنين من القراء المتأخرين لا يحمل حجة على الكتاب، وقد كان الناس يقرءون بلغاتهم كما أعلمتك ثم خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة ولا علم التكلّف، فهفوا في كثير من الحروف وزلوا وقرأوا بالشاذ وأخلوا"(١٦٨) .

والواضح من نصه أنَّ الأنَّسجام المفقود بين ما أسماه "طبع اللغة" ويعني به الرواية الصحيحة والسليقة العربية السليمة وما أسماه "علم التكلّف" ويعني به صناعة النحو والإعراب، والذي أدى إلى هذه الكثرة من القراءات والجدل فيها بين أخذ ورد، وقد بين البحث أنَّ بعض هذه الروايات قد تم قبولها- سواء منها القراءات السبعية أو العشرية أو الشاذة- بالدليل النحوي أو اللغوي الناهض ولا يرقى بعد ذلك الشك كما بين البحث إلى أنَّ النحو ذهب إلى تقوية أو تضعيف بعض هذه القراءات بغض النظر عن الاتجاه النحوي الذي يمثله هذا النحوي أو ذاك فقد أصبح من المؤكد اتفاق هذه الأطراف على الصحة أو الخطأ.. وبعد فأنَّ البحث لم يسع إلى استقصاء كافة القراءات فهذا ليس من ديدنه لأنَّ "هذا يكثر"(١٦٩) كما "أنَّ هذا في المصحف أكثر من أنَّ نستقصيه"(١٧٠).

المصادر

- أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد،١٩٦٦م.

❖ الإتقان في علوم القرآن تأليف جلال الدين السيوطي(٩١١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان٢٠٠٣م- ١٤٢٤هـ.
❖ إعراب ثلاثين سورة من القرآن لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠هـ) ، دار التربية، بغداد وطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٤١م- ١٣٦٠ هـ.
❖ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ١٩٨٨م.
❖ ألفية ابن مالك(متن الألفية) للعلامة الهمام محمد بن عبد الله بن مالك الاندلسي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، بمصر.
❖ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري(٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
❖ أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، دار الكتب، القاهرة ١٩٥٢م.
❖ الأنتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد ضمن كتاب الإنصاف، المكتبة التجارية الكبرى.
❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري(٥٧٧هـ)، المكتبة التجارية الكبرى ط٤، ١٣٨٠- ١٩٦١.
❖ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي(٩١١هـ)، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤م.
❖ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر- المكتبة العلمية، بيروت- لبنان ط٣، ١٤٠١- ١٩٨١م.
❖ التبيأنَّ في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد على البجاوي، عيسى البابي الحلبي بمصر.
❖ التصريح على التوضيح للأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.
❖ جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، دار المعارف، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
❖ الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
❖ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط٢، ١٣٦٩هـ.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسأنَّ العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨١م.
❖ الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت.
❖ السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف.
❖ الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، علق عليه أحمد حسن بسيج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
❖ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، ١٩٧٣م- ١٣٩٢هـ.
❖ الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
❖ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري(٥٣٨هـ)، مصطفى البابي الحلبي بمصر.
❖ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب تحقيق الدكتور محي الدين رمضانَّ، دمشق، ١٣٩٤هـ.
❖ ما وراء الفقه، السيد محمد الصدر، دار المحبين، إيران- قم، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.
❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
❖ المدارس النحوية، الدكتورة خديجة الحديثي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
❖ المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، مطبعة محمد علي صبيح بمصر، ط٢، تحقيق محمد جاد المولى،علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
❖ مشكل إعراب القرآن الكريم لمكي بن أبي طالب، دراسة وتحقيق حاتم الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م.
❖ معاني القرآن للأخفش الأوسط(٢١٥هـ) حققه الدكتور فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

❖ معاني القرآن وإعرابُه للزجاج تحقيق د. عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية بيروت.
❖ معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء(٢٠٧هـ) تحقيق ومراجعة حـ[١] أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ١٩٥٥م- حـ[٢] تحقيق محمد علي النجار د. ت حـ[٣] تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة علي النجدي ناصف، ١٩٧٢م، الهيئة المصرية للكتاب.
❖ معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.
❖ المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الحالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
❖ المنصف على التصريف لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
❖ النشر في القراءات العشر لابن الجزري(٨٢٣هـ)، قدم له علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
❖ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنَّصاري، تحقيق الخوري سعيد الشرتوني، بيروت.
❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

الهوامش

١ - النشر ١/١٥، والإتقان ١/ ١٥٢.
٢ - النساء/٩٤.
٣ - الصافات/ ١٠٨.
٤ - الصافات/ ١١٣.
٥ - السبعة / ٤٨.
٦ - م. ن / ٤٧.

٧ - م. ن / ٤٦.
٨ - السبعة/ ٤٨.
٩ - السبعة/ ٤٩.
١٠ - النشر ١٥/١.
١١ - م. ن ١/ ١٦.
١٢ - النشر ٢١/١ قال السيد محمد الصدر في كتابه ماوراء الفقه ٢٨٤/١: "لا شك في عدم جواز قراءة القرآن بطريقة ليست حجة لا في الصلاة ولا في غيرها، وأنَّما يجب أنَّ تختار القراءة التي تتصف بالحجية قلا إشكال في جواز قرائتها كلها.."
١٣ - الإتقان ١/ ١٥٧.
١٤ - المحتسب ٣٢/١.
١٥ - المحتسب ٣٣/١.
١٦ - الأعراف / ١٥٦، ١٥٧.
١٧ - المحتسب ٢٦١/١.
١٨ - م . ن ٣٢/١.
١٩ - الحشر/ ٧.
٢٠ - المحتسب ١/ ٣٣.
٢١ - م . ن ٣٣/١.
٢٢- في المصحف"ضياء" وردت في سورة يونس/٥، والأنبياء/٤٨، والقصص/٧١، وعبدالله بن كثير هو امام القراء في مكة وأحد القراء السبعة توفي (١٢٠ هـ).
٢٣ - يونس/٥.
٢٤ - السبعة/ ٣٢٣.
٢٥ - الأنَّعام /١٢٧.
٢٦ - السبعة/ ٢٧٠.
٢٧ - مقدمة الحجة /٢٩.
٢٨ - مقدمة المحتسب ٣٤/١.
٢٩ - المزهر ٢١٢/١.
٣٠ - معجم الأدباء ١٣/ ١٨٣.
٣١ - م. ن ، وأنباء الرواة ٢٧٤/٢.
٣٢ - الإقتراح/٨٤.
٣٣ - الإقتراح /٨٤.
٣٤ - همع الهوامع ٤٥/١.

٣٥ - أنباه ٢٥٨/٢.
٣٦ - المدارس ١٥٧، والنشر ٦٠٣/١.
٣٧ - المدارس ١٥٧،
٣٨ - أنَّظر للباحث (ظاهرة الاختلاس بين الأداء السماعي والتقنين النحوي).
٣٩ - البقرة/٥٤، ونصّ أبو حيان٢٠٦/١ في تفسيره على أنَّها من رواية سيبويه عنه.
٤٠ - البيت للأقيشر الأسدي الخصائص٧٤/١، ٩٥/٣، و المحتسب١١٠/١، وابن يعيش٤٨/١، والأمالي الشجرية٣٨/٢.
٤١ - الراجز هو أبو نخيلة الخصائص ٧٥/١، ٣١٧/٢.
٤٢ - الكتاب ٢٠٣/٤-٢٠٤، وأنَّظر السبعة / ١٥٥، وأنَّظر الحجة ٢٩٨/١-٣٠٤.
٤٣ - النشر ١٦٠/٢.
٤٤ - النحل / ٤٠، والسبعة/ ٣٧٣، وأبي عمرو وحمزة وكذلك في كل القرآن
٤٥ - السبعة/ ٥٤٤، والرفع قراءة ابن كثير ونافع وعاصم.
٤٦ - يس/ ٨٢ ونصها" أنَّما أمرنا إذا أراد شيئاً أنَّ يقول له كن فيكون"
٤٧ - معاني القرآن ١٠٠/٢.
٤٨ - الشعراء/ ١٢٧
٤٩ - معاني القرآن ٢٨١/٢.
٥٠ - ابراهيم/٢٢.
٥١ - معاني القرآن ٧٥/٢.
٥٢ - معاني القرآن ١٢٠/٢، الآية في سورة الرحمن/٧٦ " رفرفٍ خضرٍ وعبقري حسان"
٥٣ - الشعراء/ ٢١٠.
٥٤ - معاني القرآن ٢٨٥/٢.
٥٥ - خزانة الأدب ٤٣١/٤.
٥٦ - ابراهيم/٢٢.
٥٧ - السبعة /٣٦٥، والحجة ١٦/٣.
٥٨ - القرطبي ٢/٥، والكامل ١٥٥/١، والقراءتأنَّ سبعيتأنَّ قرأ بها حمزة وعن القراءة الثأنَّية دافع أبو حيان بقوة، أنَّظر البحر المحيط ٤١٩/٥-٤٢٠.
٥٩ - خزانة الأدب ٤٣٠/٤-٤٣٢.
٦٠ - معاني القرآن ٧٥/٢.
٦١ - النساء/١١٥ وهي قراءة أبي عمرو وأبي بكر وحمزة.
٦٢ - الشعراء / ٢٥.

٦٣ - معاني القرآن ٧٦/٢.
٦٤ - معاني القرآن ٧٦/٢، وأنَّظر بيت الأغلب العجلي في خزانة الأدب ٤٢٨/٤-٤٣٠.
٦٥ - معاني القرآن ٤١٦/٢.
٦٦ - الأنفال /٥٩.
٦٧ - الصلة مصطلح كوفي يعني الزيادة في المصطلح البصري.
٦٨ -الأنبياء/٩٥.
٦٩ - معاني القرآن ٤١٥/٢
٧٠ -البيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ٦٣٠/٢.
٧١ - معاني القرآن ٤١٥/٢.
٧٢ - معاني القرآن وإعرابه ٤٦٦/٢ .
٧٣ - جامع البيان ٢٠/١٠.
٧٤ - الكشاف ١٦٥/٢.
٧٥ - البحر المحيط ٣٤٦/٥ ويريد بعبارته عن ابن عامر أنَّه من العرب الذين سبقوا اللحن أنَّ سليقته لم تتأثر باللحن الذي عده الرسول ضلالة، وهذا من قبيل التزكية له مما يدعم صحة القراءة.
٧٦ - آل عمران / ١٧٨.
٧٧ - معاني القرآن ٢٤٨/١.
٧٨ - املاء ما منّذ به الرحمن ١٥٩/١.
٧٩ - الأنَّعام /١٣٧.
٨٠ - الحجة ٢١٤/٢.
٨١ - السبعة /٢٧٠.
٨٢ - النور / ٣٦- ٣٧.
٨٣ - معاني القرآن ١/ ٣٥٨ وأنَّظر الإنصاف المسألة (٦٠) حيث عمم ابن الأنباري القول بجواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر وقول البصريين بعدم جواز ذلك وقد تبين أنَّ الفراء هنا وافق البصريين وخالف الكوفيين.
٨٤ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق ط٢، ١٣٩٩ ، ص ١٥٠- ١٣١.
٨٥ - املاء ٢٦٢/١.

٨٦ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها لمكي بن أبي طالب تحقيق الدكتور محي الدين رمضانَّ، دمشق، ١٣٩٤ هـ ٤٥٤/١.
٨٧ - تكملة البيت وهو لأبي حية النميري (يقارب أو يزيل) وهو من الشواهد النحوية على جواز الفصل بين المتضايفين موجود في أغلب كتب النحو ومنها الكتاب ١٧٩/١ و التصريح ٥٩/٢، وخزانة الأدب ٦٦/١٠-٦٨، وغيرها.
٨٨ - الحجة ٢١٤/٢-٢١٥.
٨٩ - الأنتصاف من الإنصاف ٤/ ٤٣٠.
٩٠ - الإنصاف المسألة (٦٠) ٤٢٧/٢- ٤٣٦.
٩١ - النور /٣٦.
٩٢ - الحجة ٢/ ٢١٦.
٩٣ - البقرة / ٢٥١، والحج/٤٠، وبنظر النشر ١٧٣/٢ حيث قال: "واختلفوا في (دفاع الله) هنا و(الحج) فقرأ المدنيأنَّ ويعقوب بكسر الدال وألف بعد ألف وقرأ الباقون(دَفْع) بفتح الدال واسكان الفاء من غير ألف."
٩٤ - الحجة ٢١٤/٢.
٩٥ - الإنصاف ٤٣٥/٢.
٩٦ - الحجة ٢/ ٢١٦.
٩٧ - الكتاب ١/ ٢٨٩- ٢٩٠.
٩٨ - البحر المجيط ٤/ ٢٢٩.
٩٩ - الألفية/ ٢٨، وأنَّظر أبواب الأضافة في شرح ابن عقيل وشرح ابن الناظم وغيرها من كتب النحو.
١٠٠ - خزانة الأدب ٣٠٨/١٠-٣١١.
١٠١ - الإنصاف م ٦٠، ٤٢٧/٢.
١٠٢ - الإنصاف م ٦٠، ٤٣٥/٢-٤٣٦..
١٠٣ - الأعراف /١٠.
١٠٤ - معاني القرآن ٣٧٣/١- ٣٧٤.
١٠٥ - السبعة ٢٧٨
١٠٦ - معاني القرآن للأخفش ٢٩٣/٢.
١٠٧ - المقتضب ١١٢/١.
١٠٨ - التصريف للمازني ضمن كتاب المنصف على التصريف ٣٠٧/١.
١٠٩ -١/ ٣٠٨.
١١٠ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، الطبعة المصرية ، ص ٤٩.

١١١ - الحجة ٢٣٢/٢.
١١٢ - البقرة /٦١.
١١٣ - معاني ٤١/١.
١١٤ - الضحى / ٩.
١١٥ - معاني ٣/ ٢٧٤.
١١٦ - العاديات /٩.
١١٧ - معاني القرآن ٢١٥/١ ونود الإشارة إلى أن لهجة العراقيين في عصرنا تعتمد هذه اللغة في الكلمة مع إعتماد القلب في حروفها فيقولون: بحرث.
١١٨- الجن /١.
١١٩- معاني القرآن ١٩٠/٣..
١٢٠- وقبله" باذنه الارض وما تعنت" اللسأنَّ (عتا ، وحى).
١٢١- المرسلات /١١
١٢٢- المحتسب ٣٣١/٢-٣٣٢.
١٢٣- الاقتراح/٤٤.
١٢٤- م. ن /٤٥.
١٢٥- الحجر /٩١.
١٢٦- معاني القرآن٩٢/٢، وأنَّظر املاء العكبري ٧٧/٢.
١٢٧- يعني الفراء هنا إذا كانت مجرورة لأنَّ إله قبلها مجرور وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر للآية الأعراف /٥٩ ، ينظر السبعة/ ٢٨٤ ، والحجة ٢٤٧/٢.
١٢٨- معاني القرآن ٣٨٢/١-٣٨٣ .
١٢٩- المائدة/٣٨.
١٣٠- يس/١٢.
١٣١- آل عمران/١٥٤.
١٣٢- الزمر /٦٠.
١٣٣- معاني القرآن ٢٤٢/١- ٢٤٣.
١٣٤- املاء ٢١٥/٢.
١٣٥- الخصائص ١٠/٢.
١٣٦- طه /٦٣.
١٣٧- الصاحبي /٢٦.
١٣٨- م. ن /٢٦.
١٣٩- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة /٥٠.

١٤٠- م. ن / ٥١.
١٤١- النساء/١٥٢، وفي المصحف (والمقيمين)
١٤٢- المائدة/٦٩، وفي المصحف (والصابئون)
١٤٣- البقرة /١٧٧، وفي المصحف (والصابرين) ، وينظر تأويل /٥١.
١٤٤- قولنا.: أنَّ صح ذلك معناه أنَّ بعض الأشعار المروية لصحة ما يقوله بعض النحاة مصنوع، وذلك ما شكك فيه أبو زيد في نوادره ص ٥٨ و ١٦٤ من أنَّ الأبيات المسوقة للدلالة على أنَّه لغة للحارث بن كعب هي قلب الياء الساكنة ألفاً إذا أنَّفتح ما قبلها قال... قال أبو حاتم: سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة فقال: "نقط عليه هذه صنعة المفضل"
١٤٥ - ذكر السيوطي في مقدمة كتابه (بغية الوعاة) أنَّه ترجم للنحوية من بعض طبقات القراء لأبي عمرو الدانّي وذيل طبقات الفراء للعفيف المطري ٥/١.
١٤٦ - هود/٧٨.
١٤٧ - النشر ٣٨٨/٢.
١٤٨ - سبأ /١٠.
١٤٩ - طبقات الزبيدي / ٤١.
١٥٠ - البقرة/ ٢١٧.
١٥١ - ابو حيان النحوي/٢٩٠.
١٥٢ - الإنصاف م ٦٥ ص ٤٦٢/٢.
١٥٣ - النساء / ١، وأنَّظر السبعة / ٢٢٦.
١٥٤ - ينظر الحجر/ ٢٠، النساء / ١٢٧ و ١٢٦.
١٥٥ - النساء /١٠.
١٥٦ - السبعة / ٢٢٧.
١٥٧ - النساء /١١.
١٥٨ - م. ن /٢٢٧.
١٥٩ - النساء/ ٢٩.
١٦٠ - م. ن / ٢٣١.
١٦١ - النساء/ ٣٢.
١٦٢ - يونس /٩٤
١٦٣ - الإسراء /١٠١.
١٦٤ - الزخرف/ ٤٥.
١٦٥ - الممتحنة/١٠.
١٦٦ - م. ن / ٢٣٢ ٠ ٢٣٣..
١٦٧ - تأويل مشكل القرآن / ٥٦- ٥٧.
١٦٨ - م. ن / ٥٨.

١٦٩ - م. ن / ٦٤.
١٧٠ - م. ن / ٥٨.